

الإسلام وقيم الجمهورية

FONDATION POUR
L'INNOVATION
POLITIQUE
fondapol.org

www.fondapol.org

سعد الخياري

الإسلام
وقيم الجمهورية

ترجمة
عبد الحق الزموري

سبتمبر 2015

مؤسسة التجديد السياسي (Fondapol)
هي مركز بحث وتفكير (ثنك تانك)
ليبرالي تقدمي أوروبي

نيكولا بازير: رئيسا
غريغوري شرتوك: نائب رئيس
دومينيك رايني: مديرا عاما
لورونس باريزو: رئيسة المجلس العلمي والتقييم

تنشر المؤسسة هذا الكتيب في سياق اهتمامها بالتقييم

المستشار العلمي لسلسلة قيم الإسلام هو عالم الإسلاميات في جامعة
سترابورغ إيريك جوفروا

العنوان بيد الخطاط راني روابح

الإسلام وقيم الجمهورية

سعد الخياري

باحث وكاتب

“نجمع حشدا كبيرا حيث يصبح الإنسان صديقا”

بول إلوارد

قبل الحديث عن الجمهورية وقيمها، ألا يحسنُ بنا في الأول تتبّع أصول الـ"رسن بوبليكا" *res publica*¹، وبالتالي الفضاء المشترك الذي يتقاسمه السكان في بلد ما؟ فالجمهورية دولة تحكمها قوانين يخضع لها بشكل متساوي جميع الأفراد، باسم المصلحة العامة المقدّمة على المصالح الخاصة. وذلك الخضوع الشخصي للقانون لا يعاشُ باعتباره إكراهًا، كما توحى به عبارة "خضوع"، بل باعتباره ممارسة لاختيار حر في مقارنة ديمقراطية. وتَبَعًا لذلك تصبح الجمهورية لازمة للديمقراطية، التي تصبح هي نفسها اختيارا لمصير، بحكم ما تحمله من مجمل الفضائل. يمكن للجمهورية أن توجد خارج النظام الجمهوري عينه، في مُلكية برلمانية كما الحال في بريطانيا أو أسبانيا، ولكن بدون

¹ ("الشأن العام" باللاتينية

حرية كاملة في ممارسة الديمقراطية فإنها تبقى مشروعاً غير قابل للتحقق، أو مثاليًا تمامًا، كما نرى في عديد الأنظمة التي تدّعي الديمقراطية والجمهورية.

يدفعنا ذلك إلى طرح شرط مسبق لكل جدل مفيد حول الإسلام والجمهورية، ضرورة تقاسم قيم مشتركة تُعتبر أساسية، ليس فقط لوسم نظام حكم ولكن أيضاً للإشارة إلى صيغة مجتمعية تقوم على قيم الحرية والمساواة، وفيها يُرفع من شأن الأبعاد الثقافية الضرورية لوجود النظام السياسي نفسه واستمراره. الغواية كبيرة في اختصار الحوار قبل أن يبدأ حتى، وذلك بالمجادلة حول ضعف الأنظمة السياسية في البلاد الإسلامية بخصوص مسألة الديمقراطية، وبالتالي في مسائل حرية التعبير والمساواة أمام القانون. وردنا الحاسم على ذلك هو أنه لا يوجد اليوم أي نظام ديمقراطي جدير بهذا الوصف، أي أن القيم الإنسانية فيه تتقدم حقيقة على أي اعتبار آخر، وفيه يحتل الإنسان والقيم الإنسانية مرتبة متعالية عن نزوات التسلط والهيمنة من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد. لا يتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كنا سنختار بين نظام غير ديمقراطي بما يكفي، وآخر غير ديمقراطي أصلاً. في المقابل، وهذا موضوع مساهمتنا، لا بد من معرفة إن

كان من العدل والمشروعية وضع الإسلام باعتباره ديناً موحى - وبالتالي فهو من عند الله - في تعارض مع بناء من وضع الإنسان - الجمهورية - ليقرر مصيره. صحيح إن عنوان كتابنا "الإسلام وقيم الجمهورية" يطرح سؤال التعايش، ولكن من المهم التساؤل إن كان النقاش مشوهاً أصلاً، بحكم أننا نقتصر على مراقبة الدين من بعيد عبر منظار أولئك الذين يفرضون علينا قراءتهم، أي المسلمين في أصولهم المتنوعة، ولغاتهم وثقافتهم المختلفة، وأنا نقبل الانسياق نحو الانغلاق في السياج الذي أعده لنا أوليفيه روا، عندما قرر أن القرآن يقول ما يقول المسلمون أنه يقوله. كأنّ المسلمين يتكلمون بصوت واحد، وكأنه ينسب لهم "فاتيكان" غير موجود ولا يمكن أن يوجد عندهم. كما لا يمكن لهم أن يرضوا - استسهالاً - بالتحكم الذي يفرضه علينا "المتخصصون" في الإسلام، أولئك الذين لا يحملون دائماً نيّة طيبة، بل هم أبعد عن ذلك.

أما ما عدا ذلك، فإن المشككين الجدد في الإسلام، أو الأكثر شراسة من بين هؤلاء، سواء كانوا سياسيين أو مثقفين، لا يمكن أن يكونوا - للأمانة - مؤهلين لتسليط نظرة نقدية وموضوعية على الموضوع، لأن

قليلا منهم، وفي حالات استثنائية جدا، من يحسن القراءة باللغة العربية من جهة، ومن جهة ثانية لأن الترجمات الفرنسية للقرآن، إلا ما ندر منها، سيئة بقدر كبير. نحن نتحدث هنا، طبعاً، عن الترجمات وليس عن التفسير.²

هل يجب علينا المقارنة بين نصين: الأول مقدس، والثاني رغم أهميته إلا أنه يبقى دُنْيَاي: الدستور؟ هل المطلوب، في هذا الامتحان من المواجهة غير العادية، أن نضع جنب إلى جنب، أو وجها لوجه، في عرض يتسم بأرفع مستوى من العدل الممكن، لقيم الجمهورية من ناحية وقيم الإسلام نفسه من ناحية أخرى، وليس قيم جمهورية افتراضية من جهة ومسوخ لدولة من الدول التي تدعي أنها إسلامية من جهة ثانية، حتى وإن قبلنا - مرة أخرى - مقارنة ما لا يُقَارَنُ بالضرورة؟ أم هل سنحاول التعرّف على من هو أكثر احتراماً لنص وروح ما يتّخذُه قربانا أو "دستورا"، قادة جمهورية أم الملتزمون بدين ما؟ أسئلة كثيرة لا ندّعي الإجابة عنها، ولكن سنحاول تعميق

² الترجمات المنصوح بها:

Le Noble Coran, trad. de Mohammed Chiadmi, Tawhid Éditions, 2007 ; *Le Coran*, trad. nouvelle et commentaires par le cheikh Si Hamza Boubakeur, Fayard / Denoël, 2 vol., 1972

البحث فيها عسى أن يسفر ذلك عن اقتراح أجوبة ممكنة.

"حرية، مساواة، إخاء"

لا شك أن واجهات البلديات في فرنسا قد تسببت في كثير من الغيرة ضمن الأمم. ففرنسا، بالنسبة للعالم أجمع، هي 1789، وهي بلد حقوق الإنسان. ولم تكن لتجد مشروعية الخلم بالأنفة أكثر منها في بلاد فولتير وفكتور هيغو. لقد تخلص الشعب من قرون من الملوك والظلم والإهانة. لم يعد "للمعذبين في الأرض"³ كثير من الرايات لرفعها في الاحتفال، لذا يمكن القول إن ثلاثية "حرية، مساواة، إخاء" هو بمثابة الكأس المقدسة أو كلمة السرّ لأجيال من المستعمرين المحرومين من ذلك الاحتفاء، والذين أقسموا أن يكون لهم أيضا "اقتحامهم لقلعة الباستيل".⁴

"حرية، مساواة، إخاء": كلمات ثلاث ترنّ وكأنها من البدايات. نحن لا نتخيل كيف أنها لا تُحصّل حولها إجماع الناس، مؤمنين كانوا أو ملحدين. تدعو

³) Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre*, François Maspéro, 1961

⁴) المقصود أن تكون لهم ثورتهم [المترجم]

الديانات الكتابية الثلاثة، كما يُخبر القرآن عن ذلك، إلى الحرية وإلى المساواة وإلى الإخاء في صيغ شبه صريحة، وهي موضوع تأويل قليل أو كثير. ولكن قبل الذهاب بعيدا في تلك المواجهة بين القيم، لا بد من توضيح مسألتين ذات أهمية.

تتمثل الأولى في التذكير بضرورة الحذر من إخفاء الطابع اللائكي لهذه الجمهورية، ما يجعل من فرنسا حالة خاصة بين الديمقراطيات الغربية. من المهم إعادة التذكير بذلك لأن مبدأ الجمهورية ذاك - اللائكية - الذي عرف في الأشهر الأخيرة في فرنسا عملية توظيف غريبة مكّنت اليمين المتطرف من تقديم نفسه قائد السيمفونية والأكثر جدية في الدفاع عن اللائكية، مُحيلا أبناء جيل فيري *Jules Ferry* وأبناء الأرملة،⁵ إلى النسيان، وهم المدافعون التقليديون عن حرية التفكير (أو الحرية بإجمال) والمساواة والإخاء. ليس الهدف من هذا التذكير التهذئة، بل هو شهادة عن الاستغلال غير المقبول الذي تقوم به بعض الدوائر السياسية والثقافية لأي سبب حتى تزرع

⁵ هو الاسم الذي يُطلقُ على الماسونيين

الشك حول إمكانية تناسق الإسلام مع قيم الجمهورية.

أما المسألة الثانية فهي إعادة موقعة المسائلة المتعلقة بالإسلام وقيم الجمهورية في سياقها الحالي لمحاولة فهم أسباب هذا الاهتمام المبالغ بالإسلام في فرنسا، والذي يُعرضُ فجأة، بعد ثلاثة عشر قرناً من ظهوره باعتباره ديناً غير معروف، مسكون بالعنف والظلامية، في حين كانت فرنسا، في العصر الذهبي للإمبراطورية الاستعمارية والمحميات، وهي الابنة البكر للكنيسة والقوة الامبريالية العظمى، تُعجَّ بالمسلمين أكثر من المسيحيين. وكان المؤرخون يصفونها في ذلك الزمن، وهم مصيبون في ذلك، بـ"القوة الإسلامية".

يمكن الاعتراض علينا بالقول بأحد احتمالين: إما أن يكون الإسلام قد تغير، أو أن المسلمين هم من تغير. وعندما نعلم إن القرآن، بالنسبة للمسلمين، نص مقدس وغير قابل للتحريف، فإننا نستنتج أن المسلمين هم الذين طاهم التغيير، وفي هذه الحالة فإننا نشعر بأننا حُددنا نوعاً ما بحضورنا مسرحية واسعة دامت قروناً، خلبت لبّ الأندلسيين وحكمت بالنوم على جيل كامل من الفلاسفة واللاهوتيين، ويبدو أنها تمكنت من مواصلة تضليل الأرض برمتها، وذلك لا

يقارن بالكارثة التي تسبب بها بن لادن، ونهاية العالم التي بشر بها الداعشي الذي نصّب نفسه خليفة. وقد كانت صحوة الغرب وحشية جدا بعد سنوات عميق دام قرونا، عنفٌ دفعه للتخلص من الرضيع مع ماء العُسل، مكتشفا أن الإسلام لم يكن أكثر من كذبة كبيرة كانت تُخفي خلفها "صراعا هائلا للحضارات".

الهدف من كل ذلك الإشارة إلى فرصة الحوار المتوفرة أمامنا، لأنها تستجيب لمطلب جماعي ومتنوع يتمحور حول دين يسيطر على جزء من الفضاء العام الحالي في فرنسا ولا نعلم عنه الشيء الكثير، إذا استثنينا ما تتكّرم به علينا وسائل الإعلام أو يُعلمنا به متدخلون آخرون. لا أحد يريد محاكمة المسؤولين عن التربية الوطنية على بلادة الذهن العامة في مجال الأديان، في بلد يحتمي باللائكية لتحديد أولوياته، وهو على يقين أن اللائكية تعني نفي الدين. وقد حاول ريجيس دوبريه، بلا طائل، إقرار مقترح تدريس مادة تاريخ الأديان لإعداد الأجيال الحالية والمقبلة إلى الحوارات الأساسية القادمة: فهل نأمل يوما في أن يُقرأ ويُسمَع ويُفهم؟

ختاماً، نقطة أخيرة لا بد من توضيحها قبل المضي بعيداً: عرض المصادر التي لا بد من العودة إليها إذا ما أردنا الحديث في الإسلام.

يتعلق الأمر هنا بالقرآن والسنة، وهما المصدران الأساسيان للشريعة الإسلامية. وإذا كان الأول نصاً مقدساً ولا يناقشه المسلمون، فإن الثاني، وهو يخص الآثار الإسلامية المستقاة من مثالية حياة الرسول، والمرتكزة إلى الأحاديث النبوية، باعتبار هذا الأخير قائد المؤمنين وإمامهم. وهذه الأحاديث التي رُويت ونُقِلت عبر الزمن قد تعرضت للتغيير قليلاً أو كثيراً، وأصبحت بالتالي عرضة للانتقاد، باستثناء الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، بعد أن وثّقها علماء العدل والتجريح (مسلم، البخاري بشكل خاص).

المصدر الأخير هو الالتجاء إلى الشريعة، التي يُخلطُ غالباً بينها وبين الفقه، في حين أنها - ببساطة - التفسير الذي قام به الإنسان للنص المقدس، في ظل التأويلات التي قام بها فقهاء المذاهب التي ينتمون إليها. والتمكّن من الفقه هو أحد الفروع الرئيسية لعلوم التفسير الإسلامي. ويحتوي ذلك العلم على قواعد أربعة: القرآن والسنة وإجماع علماء المسلمين والقياس.

الشريعة باختصار هي الشكل المعياري لاقتزان القرآن بالحدِيث النبوي، إطار يحتوي على اجتهادات قام بها علماء الدين تركز إلى تأويلاتهم الشخصية، وهي ليست دائما مستقلة عن السلطة الزمنية. من هنا تواترت الخلافات في الغرب، بل وفي البلاد الإسلامية حتى، حول هذا الموضوع أو ذلك، بحسب ضرورات اللحظة: الزنا، الحجاب، صوم رمضان، عقوبة الإعدام، الإجهاض.. الخ. وكما يؤكد الباحث بودوان دوبري *Baudoin Dupret* فإن "الشريعة اليوم غالبا ما تتحول إلى شعار سياسي. لا يتعلق الأمر بتحويلها إلى قانون إسلامي أكثر منه شعار انتماء ضد الأنظمة وإسقاط المشروعية عنها، حتى وإن كان الدين جزءا من مشروعيتها. وفي الغالب، لا تجد لدى التنظيمات السياسية المطالبة بتطبيق الشريعة برنامجا مُفصّلاً محتواها، وبالتالي ما يجب نقضه وتغييره في الأنظمة القانونية الموجودة. تطبيق الشريعة مطلب للقيم السياسية قبل كل شيء، إظهار مرجعية أكثر منها تطبيق برنامج دقيق".⁶

⁶) Baudoin Dupret, « La charia en dix point et quelques raccourcis », intervention au séminaire «La Charia: qu'est-ce à dire ? », organisée par la Fondation Res Publica, Rabat, 15 avril 2013 =

إن غياب مدونة مشتركة للفقهاء الإسلاميين للاستعمال في جميع البلدان الإسلامية هو دليل على أن الشريعة خاصة بكل دولة تتبناها، طبقاً للمذهب الذي تتبناه. نستطيع القول الآن، بعد تلك التوضيحات، إنه بإمكاننا وضع القرآن في مقابل الدستور. آية مقابل البند، قولٌ مقدس في مواجهة قول بشري. ولكن إذا ما وجدنا في نهاية اللقاء أن التفاهم كان ودياً والقيم متشابهة، هل سننعم بالسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؟ كلا، لأن الإنسان هو مركز الجدل، بنقصه ونسيانه، ببديهياته وضعفه، وحتى إذا ما عوّلت مدرسة المقدس ومدرسة الزمني على كثير من الأمل في العمل على الذات والكمال الذاتي، فإن الإنسان يبقى دائماً على حافة "الحقيقة"، لأن أهل الأرض قرروا أن الكمال طوباوية، وأن المؤمنين قبلوا بأن يكون الله كاملاً.

حرية

الحرية هي أحد الأفانيم الثلاثة المكونة للجمهورية، والمُعترف بها في إعلان 26 أوت 1789 باعتبارها

= www.fondation-res-publica.org/La-Charia-en-dix-points-et-quelques-raccourcis_a724.html

حقًا مكنّ الإنسان من مغادرة وضعية العبد إلى وضعية المواطن. وتحرير الإنسان فَتَحَ له الحق في الحرية، كما يُخلِّصُ العبد من قيوده. وسيشارك الإنسان الذي أصبح مواطنًا في بناء مصيره. لم يعد مفعولًا به؛ هو يتحرك ويستفيق وعيه بمسؤوليته في اختياراته وأفعاله. يُخضع للقانون الذي خطّه هو نفسه في البرلمان، ويقبل بقوانين لعبة الديمقراطية بما أنه يتمتع بحرية الرأي والتعبير، وحرية القول، وحرية الممارسة الدينية، وحرية العمل والانخراط في النقابات.

ولكن بلد حقوق الإنسان، وكانت منذ زمن بعيد ودائمًا رائدة في القيم الإنسانية، يحمل عيبًا في تركيبته الخارجية. هو يواصل الادّعاء بأنه السبّاق إلى تحرير الإنسان، بالرغم من مواصلة تهميشه للسكان المحليين في إمبراطوريته الاستعمارية. فالمعلّمون يدرّسون الأطفال الصغار التغني بالحرية وهم على يقين إن هؤلاء يحملون بمكانة غافروش (Gavroche)⁷، وأنهم سيحاربونهم يوما لأنهم تجرّؤوا على تصديق معلمهم. وقد دفع ذلك الكاتب والشاعر الجزائري مالك حداد (ت 1978) إلى القول في حرب الجزائر: "عجيب أمر

⁷ (غافروش هو أحد أبطال رواية البؤساء لفكتور هوغو، وممثل صورة أطفال الشوارع [المترجم]

فرنسا كم هي مبدعة عندما تتخلى عن القيام بالحرب". وذلك يدعونا إلى الإشفاق على هؤلاء الذين يقومون بمحاكمة الإسلام اليوم، عوض أن يلوموا أنفسهم على اعتباره غنيمة حرب فحسب، ولم يكلّفوا أنفسهم عناء التعرف إليه، متجاهلين أن المدرسة والقرآن كانا مُقترنين دائما في تقديس الحرية. في بنده الأول، يصرح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن "يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق"، ويوضح لاحقا، في البند الرابع، أن "كل الناس أحرار والحرية هي إباحة كل عمل لا يضر أحداً". أن تولد حرا يعني أن تتحكم في مصيرك، وأن تمارس حقك ضمن احترام القواعد التي تُسنّها مع الآخرين في نهاية مسار ديمقراطي اخترتموه. وتمكّن تلك الحرية الإنسان، باعتباره فرداً، من الحق في اختيار معتقداته، وحياته الشخصية والعائلية، وأن ينتقل بحرية، وأن تكون له إمكانية التملك والعمل، وأن يستعمل حقه في الإضراب، وينخرط في النقابات، وأن يكون له كمواطن حق التصويت والاجتماع، ويتمتع بحرية التعبير. يذهب الإعلان العالمي أبعد من ذلك، عندما يوسّع من مجال ممارسة الحرية، وخاصة في البند 11 الذي

ينصّ على أن "حرية نشر الأفكار والآراء حق من حقوق كل إنسان. فلكل إنسان أن يتكلم ويكتب وينشر آراءه بحرية. ولكن عليه عهدة ما يكتبه في المسائل التي ينص القانون عليها". لا يمكن أن نجد تعريفاً أكثر شمولاً وحيادية من هذا التعريف. فهو يذكّر بالقيود التي يجب احترامها، والحدود التي لا يمكن تجاوزها في ممارسة تلك الحرية، وفي حال العكس نكون قد خرقتنا القانون ونحن مطالبون بحمايته. عندها لا بد من مساءلة أنفسنا عن تأويل ذلك القانون، تماماً كما نقوم به في مجال تأويل الآيات القرآنية، مع إدخال التعديلات اللازمة. وفي الحالتين فإن أصغر خطر ينجّم عنه تشوّه المعنى، وإن كان متعمّداً، سيأخذُ على قصور الإنسان ولا عصمته. فهو من أعطى لنفسه الحق "في الكلام، والكتابة، والنشر بكل حرية"، وهو الذي لن يتردد في التصرف في تلك الحرية، بحسب السياقات وغالبا مع تبني تأويل غير دقيق الزوايا لمفهوم "إساءة تلك الحرية".

ذاك هو، مع الأسف الشديد، الاستنتاج المحزن الذي نضطر اليوم إلى القيام به بعد سنوات من تنامي تدريجي للكراهية التي بدأت تبرز أكثر فأكثر لكل ما يمسّ من قريب أو بعيد الإسلام والمسلمين. فالبعض،

وتحت ذريعة حرية التعبير ودون أي معرفة متينة وحقيقية بالإسلام ولا اعتماد الحذر، بلغوا درجة تحريف الرسالة القرآنية، دون أن يكون ذلك ناجما بالضرورة عن ضغينة، إلى درجة اعتبار المسلم عامل فوضى وخطرا دائما على الجمهورية. ففي فرنسا اليوم تحرر الخطاب لدرجة أن شعورا حقيقيا بالحقد تجاه المسلمين تمكّن من الظهور بشكل علني، وهو ما انتهينا إلى تسميته بالـ"إسلاموفوبيا". ولا ينزعج أصحاب هذا الانحراف قطّ من معرفة ما إذا كان "الزما عليهم تبرير ما أتوه من تجاوز لحدود الحرية كما هي مرسومة في القانون". بل إننا نجد واحدا من كبار المحررين في المجلة الأسبوعية *Le Point*⁸ يفتخر علنا بأنه إسلاموفوبي دون أن يتعرض لأي مساءلة، مطمئنا لا شك إلى عدم وجود قانون أصلا يعاقب الإسلاموفوبيا، على خلاف ما يُتخذ من إجراءات ضد من يعلن عن معاداته للسامية مثلا.⁹

⁸) Voir « Claude Imbert, encore lui ! », réponse de Saad Khiari à Claude Imbert, 9 mai 2004, Oumma. Com (www.oumma.com/Claude-Imbert-encore-lui).

⁹) قانون 13 جويلية 1990 الذي يُجرّم معاداة السامية

وقد أشارت اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان (CNCDH) في تقريرها لسنة 2013 "إن الاختفاء وراء هذا التأنيث الجديد قد دفع جماعات سياسية إلى استعمال مصطلح "إسلاموفوبيا" لضم جمهور أوسع من الناخبين، والمطالبة بحق التعبير عن كره الديانة الإسلامية والمسلمين. [...] تصبح الإسلاموفوبيا عندها من حقوق الرأي والتعبير، وبالتالي فإن مظاهر الحقد التي توحى بها، سواء تجاه الديانة الإسلامية أو معتنقيها، لا تقع تحت طائلة القانون الجنائي".¹⁰ وعلق أدفي بلانال *Edwy Plenel* على ذلك بقوله: "عندما نقارن عصرنا بزمان ما قبل الحرب، يمكننا القول إن المسلم اليوم، ومن ورائه المغاربي، قد عوّض اليهودي في التمثيلات وصناعة كبش الفداء".¹¹

ومن حسن الحظ، وتلك إحدى كرامات النظام الديمقراطي الذي يمثل عظمة الجمهورية، تقوم أصوات باستمرار للتذكير بضرورة احترام الحرية كما يضمنها

¹⁰) Commission nationale consultative des droits de l'homme (CNCDH), *La Lutte contre le racisme, l'antisémitisme et la xénophobie. Année 2013*, La Documentation française, 2014, p. 18.

¹¹) Edwy Plenel, *Pour les musulmans*, La Découverte, 2014, p.1

الدستور. والفرنسيون في غالبيتهم ينددون بكل شكل من أشكال المس من قيم الجمهورية.

ما الذي يقوله الإسلام تدقيقاً بشأن الحرية ؟

أطلق عمر بن الخطاب (ت. 644)، صاحب الرسول وثاني خلفائه على المسلمين من بعده، قولته الشهيرة التي توجه بها إلى بعض المسلمين الذين تأخذهم حماستهم بعيداً: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتم أمهاتهم أحراراً؟". حصل ذلك قبل عدة قرون من إقرار البند الأول من وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وجعل من الحرية قيمة فطرية قبل أن تكون مكتسبة ... فُهمت الحرية في تلك الأزمان حرية في أن تؤمن أو أن تكفر، في وقت كان مطبوعاً بالوحي الإسلامي وبدايات الدخول في الدين الجديد، ولكن أيضاً ببدايات رفض الاستعباد واستهجان هيمنة الإنسان على أخيه الإنسان.

وبما أن الإيمان بإله واحد (التوحيد) مصطلح يتكرر بكثرة في القرآن، فهو دائماً يرتبط بمفهوم الحرية لِيُعْتَمَدَ باعتباره اختياراً متحرراً من كل الإكراهات ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا

أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿١٢﴾. نجد نفس ذلك التحذير من الإكراه في الآية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾. ¹³ إن الأهمية المخصصة هنا لحرية الاختيار، وبالتالي لحرية الإيمان والكفر، ستتعزيز بعد ذلك بسنوات في آية أخرى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾. ¹⁴ إن التقريب بين هاتين الآيتين، اللتين نزلتا في سياقات تاريخية مختلفة، أمر مهم جدا لفهم أفضل للرسالة القرآنية، وذلك للأهمية التي يوليها المفسرون لأسباب النزول.

الإنسان، إذًا، حرٌّ تمامًا في اختيار عقائده ما لم يسع لفرضها على الآخرين. وهو حر في التعبير عن رأيه ونشر أفكاره بشرط أن لا تشجّع على الفتنة وعلى العصيان المدني. يمكن أن نكون متشككين جدا تجاه تلك التأكيدات خاصة ونحن نعلم حالة الخراب التي

¹² (سورة يونس؛ آية 99)

¹³ (سورة البقرة؛ آية 256). يقول الشيخ حمزة بوبكر بخصوص هذه الآية إنه "لا يمكن إكراه أحد على اتباع دين معين برغم أنه، أو منعه من اختيار ما يراه من دين. وهو ما دفع بآخر مجلس مسكوني (1964)، لدى المسيحيين، ينتهي إلى إعلانه تحت يافطة "الحرية الدينية" "... (القرآن؛ ترجمة سي حمزة بوبكر [إلى الفرنسية]، نفسه، ص 159.

¹⁴ (سورة الكافرون؛ آية 6)

عليها واقع حرية التعبير في أغلب البلدان الإسلامية، والقيود المفروضة على المواطنين، بما في ذلك حرية ممارسة الطقوس الدينية. يمكن أن تبدو لنا تلك الحالة متناقضة عندما نعلم أن تلك الحريات مكفولة طيلة قرون عديدة، ومنذ الخليفة الأول، وان بلدانا كالعراق، وسوريا ومصر مشهورة بانفتاحها العقلي واحترامها الصارم والعقلاني لتعاليم القرآن. كان يمكنك ارتياد "بيت الحكمة" في بغداد زمن الخليفة المأمون في القرن الثامن لتجدال بحرية، وهي مؤسسة شبيهة بخلية نحل حقيقية، يجتمع فيها العلماء من اختصاصات شتى للعمل، وفيها تُتداول الآراء بكل حرية. انتشر هذا المثال من بيوت المعرفة والتبادل في كثير من بلدان الشرق الأوسط آنذاك كبلاد الشام ومصر، ثم في قرطبة إلى نهاية القرن الخامس عشر.

ها نحن نعود إلى ذلك التناقض المخصوص بالبلدان الإسلامية، والذي نستغرب فيه أكثر فأكثر الفراغ العميق بين قيم الإسلام وممارسة تلك القيم، سواء في مستوى تفسير القرآن نفسه، أو المسخ المتعمد للرسالة القرآنية لتحقيق أهداف سياسية أو غيرها. إن العودة الدورية للعصر الأندلسي الذهبي للتذكير بقيم الإسلام الحقيقية قد أصبح هوسًا لدى قادة البلدان المسلمة ما

يدفعنا دفعًا إلى اعتبارهم ماضويين، متمسكين بـجُلْم
الجنة الموعودة، هناك في الأندلس. وهو ما جعل
ريجيس دوبريه محقًا في القول على سبيل المثال إن
الإسلام قد عرّفَ نَهْضته قبل أن يعرف عصره
الوسيط.

بلى، الحديث هنا عن "العصور الوسطى"، ولا نقصد
الإساءة إلى متخصصي الإسلاميات وإلى المؤمنين
عندما نلاحظ أن موقف قيادات البلدان الإسلامية
وعلمائها، في نواحي كثيرة، وأمام عملية مسخ الكلام
المقدس للقرآن وظهور رؤية مُخَيِّفة للإسلام، تُحِيلنا على
آفاق لا تبعث على الاطمئنان، وإلى عالم تقشعر منه
الأبدان، مثل مقدمة مشهد الخراب الذي يبشرنا به
من نصّب نفسه خليفة داعش.

لا يمكن أن يأتي الأمل إلا من قراءة عقلانية للقرآن
الكريم، ومن مبادرة يمكن أن تأتي من المتصوفة مثلاً،
لا احترامهم لكلام الله المقدس، ووفائهم للطريقة
المحمدية.¹⁵ ولغياب الكهنوت في الإسلام السني، فإن
على الحكماء من بين المسلمين وأكثرهم تخصصاً
وعلماء، مسؤولية تدبّر الإسلام. والفوارق الشاسعة

¹⁵ التصوف هو طريق الروحانية، الباطنية والظاهرية للإسلام.

جدا أحيانا في تأويل الآيات القرآنية بين أصحاب الإسلام الحرّفي، الظلامي والماضوي، المتمثل اليوم في الأصوليين والسلفيين،¹⁶ والإسلام الوسطي المتناغم مع ما يقرّه القرآن، يترك المجال لتقديم إجابات متناقضة عن الأسئلة التي يطرحها الفرنسيون، والمتعلقة بوضعية جديدة بالنسبة إليهم مع اقتحام حياتهم اليومية من قبل إسلام عنيف أُخفي عنهم، بشكل من الأشكال، طابعه العنفي ذاك.

فالحجاب الإسلامي والنقاب والبُرُقع وإقامة الصلاة في الطرقات، وغيرها من الأشياء الحادثة في المشهد الفرنسي تفرض نفسها بحق على مستمعين عاجزين عن التفريق بين الحق والباطل. والحجاب الإسلامي مثال صارخ على تلك المساءلة: هل يتعلق الأمر هنا بفرض شرعي لا بد للمرأة المسلمة من احترامه حرفيا، وإلا فقد ارتكبت إثما عظيما؟ الجواب بالنفي، ولا

¹⁶ (يحيل مصطلح "السلفية" إلى مرجعية السلف الصالح الذين عايشوا النبي. وقد استولى المحافظون الإسلاميون على تلك التسمية لضمان قدر أكبر من التقدير. وهم يمثلون كارثة حقيقية بالنسبة للمسلمين، لأنهم ينادون بعودة حرفية للوراء، وبما أن النساء هن أولى ضحاياهم، فعليهن فرض ستر أنفسهن بشكل كامل والبقاء في بيوتهن.

نحتاج في ذلك إلى متخصص بارع لمدّنا بالجواب الصحيح. تكفينا العودة إلى القرآن فحسب. ولكن الحوار يصبح مستحيلاً، سواء مع أتباع إسلام ظلامي أو مع أعداء الإسلام المشهورين. وفيما عدا ذلك فإن الطرفين يستفيدان من تلك الفرصة غير المتوقعة ليأمرآ ببادقهم بالتقدم ويدافعوا عن مواقع متعارضة راديكاليًا، ومن الغريب أنهم يتقاسمون نفس التواطؤ للتشكيك في النظام الفرنسي للإدماج، الذي يُتَّفَقُ على القول بشأنه إنه أفضل بكثير من المثال الأنجلو - سكسوني القائم على الطوائف بالنسبة "للعيش المشترك".

الحرية قيمة جوهرية في الإسلام، لأنها تحدد مجمل أفعال المسلم التي سيجيب عنها في اليوم الآخر، إذا ما استثنينا منها تلك التي قام بها تحت الإكراه. حرية أن يؤمن أو أن يكفر، حرية المبادرة، حرية التعبير، حرية الرأي ... ولكن جميع الحريات محدودة كما ضبطها القرآن والسنة، ومقننة في الشريعة الإسلامية.

وإذا كان لا يزال إلى اليوم من بين الفقهاء من يجادل بشأن تأويل عدد من الأوامر والنواهي، فلأن أغلبهم قد حاد قليلاً عن أطر القرآن والسنة لتكوين معيارية تجعل من الفقه مدونة قانون وضعي. ذاك هو الحال

مثلا أثناء الأحداث التي عرفتها الجزائر، عندما ألقت الشرطة القبض على شباب أفطر رمضان. لقد أصبح الديني مُأسسًا في البلدان الإسلامية إلى درجة التغافل عن أن الصوم فرض شعائري ديني وليس قانوني. كان لا بد من حملة إعلامية كبيرة في الجزائر، وشجاعة عدد من المثقفين لتحذير السلطات الجزائرية من مغبة إصدار حكم يمكن أن يُتَّخَذَ بتهمة الإخلال بالأمن العام، ولكن يستحيل أن يكون بسبب مخالفة الشريعة. وقد تمكنوا بذلك من إدخال الشك في العقول بين الالتزام الديني والالتزام القانوني، وتسببوا في التواء خطير للحرية.

يمكننا الحديث أيضا عن الردّة، وعن حبوب منع الحمل، والإجهاض، والتدخين، والمثلية، والإنجاب الاصطناعي... الخ. كثيرة هي الأمثلة التي تعرف صعوبات في التقنين لها ما لم يحصل إجماع عام بين علماء الإسلام حول ضرورة نفض الغبار، مهمة يترقبها الناس منذ قرون عديدة. وفي انتظار ذلك، ومهما كانت الأمكنة والعقائد والسياقات، فلا بد من الدفاع عن الحرية بأي ثمن.

مساواة

"يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين قي الحقوق" (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن؛ البند الأول). لا يمكن فصل المساواة عن الحرية. والقيمتان جزء من الإرث الفردي منذ ولادته. ويمكن وصفهما، بعبارة اليوم، بـ"العلامات"، وأنهما جزء من الحمض النووي (ADN) لكل مواطن فرنسي. قيمتان قويتان ومتساوية القدرة، تضمنهما قوانين الجمهورية التي تضمن الولوج إلى نفس الحقوق للجميع. المساواة في الفرص عبر ارتياد المدرسة، والحق في التكوين، والعمل، والسكن، والترفيه، والرعاية الطبية.. الخ. وباختصار، تكون العدالة، بمعناها الشامل، قابلة التحقق للجميع. أي أن القانون يمكن كل مواطن، دون تمييز، من الحصول على نفس الفرص والتمتع بنفس الحصانات.

منذ 1789 وإلى يومنا هذا، حاولت كل الأنظمة، دون نجاح كبير، احترام ما جاء في إعلان حقوق الإنسان والمواطن من بنود، والسهر على تطبيق القانون. لم يكن بالإمكان فعل شيء آخر، إذ لا وجود لنموذج واحد عن ذلك المجتمع المثالي، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لحكم الكنيسة التي من

المفترض أن تُقاسمَ الناس مثل العدل والمساواة. لم تتمكن الجمهوريات الخمسة المتتابة قطّ من القضاء على التعسف، وإساءة استخدام السلطة، والظلم، بما في ذلك في زمنٍ كانت فيه الكنيسة، ممثلة الإيمان وكلام الله المقدس، لا تزال تمتلك بعضاً من السلطات للتذكير بالقيم الجوهرية للمسيحية. العكس تماماً هو ما حصل، فممثلي الإكليروس كانوا يسعون بكل جهد للحفاظ على ما تبقى لهم من امتيازات بعد ثورة 1789.

ومع مرور الأيام انخرط الرجال والنساء في صراعات كبيرة لافتكاك حقوق سياسية أخرى، مثل الاقتراع المباشر للذكور سنة 1848، وللنساء بعد ذلك بمدة سنة 1944. والحقوق التي تبدو لنا اليوم أساسية، كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لم تُفرض إلا سنة 1882 بالنسبة للحق في التعليم، و 1945 للحق في التغطية الاجتماعية، إضافة إلى أن كل تلك الحقوق لم تشمل النساء إلا في سنة 1946. ولا ننسى التذكير بأن تلك الانتصارات التي تحققت بعنوان المساواة لم تكن ممكنة إلا بعد سنوات من الصراع والتضحيات. ولا تزال انتصارات أخرى تنتظر التحقيق مثل المساواة بين الرجل والمرأة، والحق في السكن، وفي الصحة

والترفيه بالنسبة للمحتاجين، والقضاء على التمييز في التشغيل، وعلى تشويه الأقليات، والإصلاح الجبائي والتغطية الاجتماعية التي تقوم في تشغيلها، باسم المساواة أمام الجمهورية، على إعادة التوزيع العادل للثروة الوطنية وعلى تمويل عادل ومتناسب مع المداخيل الحقيقية للمواطن. والى من هم أكثر تشاؤماً أولئك الذين سيهرعون للقول إن ذلك بعيد المنال، تُجيب إن التاريخ علّمنا أن لا شيء يمكن الحصول عليه بدون نضال، وأن معارك أخرى لا بد من خوضها في عالم تسيطر عليه هيمنة المال وانحسار الروحانية أكثر فأكثر.

وفي الحقيقة، لا يتعلق الأمر هنا بالقيام بمحاكمة الطبيعة البشرية، ولكن بالخضوع إلى بدهة كون المجتمع العادل والمتساوي لا يعدو كونه حلمًا ويوتوبيا، وبالاحتفاء بكل نصر يتحقق عند التقدم في اتجاه الحد من الظلم ومن التعسف وفي اتجاه تطبيق أقرب ما يكون للعدل للقوانين الضامنة للمساواة للجميع.

ما الذي يقوله الإسلام بالتحديد عن المساواة؟

المساواة قيمة من القيم الجوهرية في القرآن. يحدثنا هذا الأخير عن "المساواة بين الناس". وإذا كنا، في العالم الدنيائي للجمهورية، ممنوعين من الخلط بين المساواة ونزعة التماثل، فأولى أن يكون ذلك موقفاً في عالم الديني، وبالتالي في الإسلام، لأن الله تعالى يعلن إن العباد ليسوا متساوين، وسيوجد دائماً أغنياء وفقراء:

﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾¹⁷.

وبما أن الإنسان مسؤول عن أفعاله أمام الله، فلا بد عليه أن يكون منصفاً وعادلاً في علاقته بالآخرين، وبخاصة عندما يكون مطالباً بتطبيق العدالة. يُطلق على المساواة في الإسلام بـ"القسط"، وغالباً ما يتردد هذا المصطلح في الآيات القرآنية للتذكير بالأخلاقية التي تحويها تلك القيمة المهمة، خاصة وأنها تذهب في معناها أبعد من مجرد قاعدة قانونية سارية ومن وضع الإنسان، حتى وإن كانت متطابقة مع التعاليم القرآنية. القسط في الإسلام ضامن للعدالة الأكثر عدلاً، بما أن عدالة الإنسان قاصرة أصلاً، بحكم ما

¹⁷ (سورة الشورى؛ آية 27)

تُظهره من ثغرات أو من عدم كفاية. وهو يسهر على تمكين كل واحد مما يستحقه في حيادية مطلقة:

- ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾¹⁸

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾¹⁹

- ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَأُكَلِّفَ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾²⁰

العدل بين الناس يعني إذاً تساوي العباد أمام الله، من حيث أن الله عدلٌ مطلق، وأن الرجال والنساء يُحَاكَمُونَ بما قَدَمَتْ أيديهم، فكل واحد مسؤول عن أعماله الخيرة والقبيحة. ولا يمكن لأيّ مسلم أن يلعب دور المحاسب لأعمال الآخرين، أما أعماله فسيُحَاسَبُ عليها بحسب نية فعلها. يطلب الله من الإنسان أن يكون مُحسناً ومقسطاً تجاه الآخرين، وأن يثور ضد الظلم، كما أخبر النبي: “من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان”.

¹⁸ (سورة الأعراف؛ آية 29

¹⁹ (سورة النحل؛ آية 90

²⁰ (سورة الأنعام؛ آية 152

لا يميّز الله بين خَلْقِهِ، إلا فيما يأتوه من تقوى والتزام بأوامره: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾²¹.

بيد أن مفهوم العدل في المجال الديني لا علاقة له بالعدل بين الناس، لأن الإنسان المكلف بتطبيق القانون ملزم بالعودة إلى المجتمع الذي كلّفه بتلك المهمة، أو بذلك التشريف، والله لا يُجاسَبُ تعالى عن لطائفه التي يوزعها على خلقه، ولا يُسألُ عن أوامره وعن نواهيه للمؤمنين. يجب على الإنسان أن يكون سلوكه قائماً على القسط، وإذا طُلب منه إقامة العدالة أن يحكم بالعدل، وإلا فإنه يعرّض نفسه للغضب الإلهي يوم الحساب.

وفي نهاية المطاف فإن المصلحة المرجوة في هذه المقاربة لمفهوم المساواة في العالم الدنيائي (الجمهورية) وفي الإسلام هي إشكالية المساواة بين الرجال والنساء أكثر منها مفهوم العدل نفسه بين الأفراد في مجتمع معين، وهو أمر نعلم أنه مستحيل التحقق في المطلق. وهذا هو الموضوع الرئيسي الذي يهتم به المعترضون

²¹ (سورة الحجرات؛ آية 13)

على الإسلام، وهم ليسوا الوحيدين، وإن كانوا الأكثر ترقباً وأشدّ نَهَمًا، خاصة وأنهم يشمّون في هذا المفصل فرصة للحسم في من يُفْتَرَضُ تعاملهم مع نساءهم ككتلة مهملة، غير ذات قيمة، بالرغم من تواجدهم في مجتمع غربي ديمقراطي يطالبون فيه بالمواطنة الكاملة.

لا أحد بحاجة إلى الانخراط في حُطبة عصماء للتذكير بأن الإسلام حرر المرأة ومنحها حريات لم تعرفها المرأة في السابق. صحيح أن مجالات عدّة لا تزال في حاجة إلى كثير من التطوير، وأن الحُكْم كما في العالم كله هو بين يدي الرجال، ولا غرابة في أن حُكّام البلاد الإسلامية ليسوا على عَجَلَةٍ من أمرهم للتخلي عن سُلْطَاتهم لفائدة المرأة. وللتذكير، فإن الدولة الوحيدة التي لم تُصَادَق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلنته الأمم المتحدة في سنة 1948 هي المملكة العربية السعودية، وذلك لرفضها القبول بالمساواة بين الرجال والنساء. أمر لا يُصَدَّق، ولكنه حقيقة واقعة !

وتأسيساً على ما سبق، ولنفهم جيداً رهانات تلك المواجهة بين قيم الجمهورية والإسلام، يبدو لنا ضرورياً التذكير ببعض المعطيات التاريخية. نُورِخُ للعالم

الإسلامي في تركيبته الحالية بـ 1962، السنة التي استقل فيها آخر بلد رزح تحت نير الاستعمار: الجزائر. فقد حصلت معظم البلدان الإسلامية على استقلالها بُعيد الحرب العالمية الثانية. البلد الوحيد الذي بقي سيّد نفسه قبل تلك الفترات هو تركيا، التي اختارت نهائيا اللائكية مع مصطفى كمال أتاتورك، بعد أن تخلت عن الخلافة وجرّدت من إمبراطوريتها. هذا التذكير ليس هيئنا، لأنه يمكن من تعديل الانتقادات المجترة في الغالب الأعمّ حول جمود المجتمعات الإسلامية التي يُعاب عليها عدم قيامها، في زمن قصير نسبيا، بتقدّمٍ شبيهٍ في مجال وضعية المرأة بما حصل في فرنسا على امتداد القرنين الأخيرين مثلا.

بدأت فرنسا ثورتها سنة 1789، في بيئة غربية تميزت بتقدم علمي وتقني وصناعي، ولكنها بقيت تترقب أكثر من قرن (1907) لتتمكن المرأة أخيرا من التمتع براتبها. أما الإسلام، ومنذ نزوله قبل أربعة عشر قرنا، فقد حرّم على الرجل الاعتداء على ملك زوجته أو أجرتها، وقرر أن هذه الأخيرة حرة في التصرف في ما يعود إليها، وهي ليست ملزمة بإنفاقه على بيتها. تلك المهمة موكولة للرجل، فهو رب العائلة. وكان على فرنسا أن تترقب سنة 1942 لتتمكن المرأة فيها

من الحصول على حق مسك حساب بنكي، وسنة 1965 على حق ممارسة نشاط مهني، والتصرف في ممتلكاتها الخاصة، وفتح حساب بنكي دون الحصول على إذن زوجها.

المنطق والحكمة تفرضان علينا أن نترك، على الأقل، نفس الوقت للبلدان المتحررة حديثا والتي يرأسها حكام مستبدون أو فاسدون، ولكنها تعرف شبابًا مسكونا بالرغبة في التقدم والديمقراطية ويتربح فرصته الأولى للقيام بثورته، ومحاوله تحريك المياه الراكدة. ستمرّ تلك الثورة بالضرورة باتخاذ إجراءات ضرورية لتحرير المرأة، عبر إعادة قراءة عقلانية للقرآن، وحرب لا هوادة فيها ضد الجماعات الإرهابية التي تدعي الحديث باسم الإسلام، وعبر فضح الأنظمة الداعمة لها. لا يتعلق الأمر هنا بمحاكمة البلدان الغربية عندما نشير إلى جزء المسؤولية الذي تتحمله في وضعية الركود الحالي للعالم الإسلامي وهي من كانت تتحكم في إدارته لعقود عديدة، وتواصل دعم حكامٍ نخرهم السّوس في بلدان لا تترك لها مصالحها المالية والإستراتيجية مكانًا للعواطف ولمعسول الكلام.

عرفت كثير من البلدان الإسلامية، على جميع الأصعدة الاجتماعية، مجهودا حقيقيا في تدبّر وضعية

المرأة وفي موضوع المساواة بين الرجل والمرأة. ولا تنوع عن العودة إلى النصوص الأصلية، وعدم الاكتفاء بالتفسيرات المفروضة منذ قرون والتي تسببت في هذا الجمود الذي نعزوه بحق إلى الإسلام. تقول أسماء لمرباط في سياق حديثها عن المساواة في الإسلام: "الأمر القرآني لا لبس فيه: تأسيس مفهوم جديد للعلاقات بين الرجل والمرأة بما فيها المشاركة في اتخاذ القرار السياسي. هذا المفهوم ثوري حقا وتقدمي، وذلك بمقاييس حدثتنا حتى، التي تُعتبر المساواة في مجال حقوق المشاركة السياسية على النطاق العالمي فيها غير مضمونة بعدُ!"²².

وفي الحقيقة فإن الجدل الدائر اليوم في الغرب، وفي فرنسا بشكل خاص، قائم حول معرفة الطبيعة الحقيقية للإسلام حتى يشكل عقيدته - إذا جاز التعبير - بخصوص ما يُنصّر اليوم أنه أيديولوجية خطيرة تثير مخاوف حقيقية صلب مجتمع يطرح على نفسه بكل تلقائية سؤال التعايش المحفوف بالمخاطر كما يُعتقد.

²²) Asma Lamrabet, « Les 11 concepts clés de

l'égalité femmes-hommes dans le Coran »

www.asmalamrabet.com/articles/les-11-concepts-cles-de-l-egalite-femme-hommes-dans-le-coran

إخاء

على عكس مصطلحات "حرية" و "مساواة" فإن كلمة "إخاء" لم تكن موجودة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789. كان ذلك الرمز الثوري قد سقط في طيات الإهمال قبل أن يعود إلى الظهور في ثورة 1848، ولكن بنكهة مسيحية لم تُحصّل حولها الإجماع. وكان لا بد من ترقب 14 جويلية 1880 حتى يُضمّن في الواجهات المقوّسة للمباني الرسمية.

يعرّف الإخاء على أنه "رابط الأخوة الطبيعي، وشعور التضامن والصحبة الموحد، أو يُفترض فيه ذلك، أعضاء العائلة الواحدة التي يمثلها الجنس البشري. ويؤدي ذلك إلى التسامح والاحترام المتبادل للاختلافات، ويساهم بالتالي في إحلال السلام".²³ إن الإحالة على العلاقة البشرية يعطيها طابعا أكثر كونية من التضامن، المؤدي عند ربطه بمصطلحات التسامح والاحترام المتبادل إلى مُكوّن تجعل منه قيمة كونية جوهرية. مناسبة إضافية للإشادة بالثورة الفرنسية وبالجمهورية.

²³) www.toupic.org/Dictionnaire/Fratemite.htm

ولكن الإخاء، على خلاف الحرية والمساواة، لا يمكن ضمانه بالقانون، على عكس ما يمكن تصوّره عند قراءة البند الأول من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الذي تبنته الأمم المتحدة في 1948)، والذي يقرر "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء". وفيما تعلق بمفهوم الإخاء، لا بد من أخذ ما جاء في هذا البند باعتباره دعوة ملحة أكثر منه فرضاً، بحكم ما يحمله من بُعدٍ أخلاقي واستحالة الحكم القاطع في هذا المجال. تبدو الكلمة في فرنسا اليوم متروكة، اللهم إلا لدى الأوساط المتدينة وفي بعض المنظمات والجمعيات، أو لدى القوات المسلحة التي تستعمل مصطلح "إخوة السلاح".

ما الذي يقوله الإسلام بخصوص الإخاء ؟

الإخاء في الإسلام يعني الانتماء إلى العائلة البشرية، إلى جماعة المؤمنين المسلمين (الأمة)، التي تتقاسم بينها التعاون والرحمة والتآزر. ويمثل الإخاء لدى المسلمين القاسم المشترك الأكبر الذي يضمه الانتماء إلى الأمة، ويمثل له في نفس الوقت ملجأً أمام

حوادث الحياة وكوارثها، وأمام الظلم البشري. وهو يُستعملُ كإشارة للمسلم في أي مكان كان من العالم بالتجمّع، ويفتح أمامه باب التضامن باسم الإسلام. يولي القرآن والحديث النبوي لهذا المصطلح نفس الاهتمام الذي يوليه لواجبات أخرى كالتقوى والتكافل والإحسان:

- ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَابِكُمْ﴾²⁴ وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ
- ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾²⁵
- ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾²⁶
- يقول النبي (ص) ((مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى))
- ويقول (ص) ((لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَجِبَ لِأَخِيهِ مَا يَجِبُ لِنَفْسِهِ))

²⁴ (سورة الحجرات؛ آية 10)

²⁵ (سورة آل عمران؛ آية 103)

²⁶ (سورة آل عمران؛ آية 104)

- ويقول (ص) في حديث آخر وهو يشبك بين أصابعه ((المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنَيانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً))

القيم والقيم المضادة أو القيم المشتركة ؟

لا بد أن نُضيف إلى الشعار الجمهوري "حرية، مساواة، إخاء" ضرورةً العلمانية التي تمثل جزءاً من قاعدة الجمهورية. صحيح أن المصطلح لم يظهر رسمياً إلا في البند الأول من دستور سنة 1958: "فرنسا جمهورية علمانية ديمقراطية اجتماعية غير قابلة للتجزئة". ما يهمنا هنا في هذا الجدل هو التذكير إن العلمنة تضمن حياد الدولة في مجال الدين، وهي أيضاً إيطيقا تقوم على حرية الضمير، والمعتقد، والممارسة الدينية. لا تمييز إذن ولا تشويه لأي دين، وكل الممارسات الدينية مضمونة تماماً ما احترمت قوانين الجمهورية.

ما الذي حصل إذا للتشكيك في توازنِ وانسجام لم تكن فرنسا لتخجل منه ؟ هذا هو السؤال الذي يبرز تماماً في خلفية طرح "الإسلام وقيم الجمهورية". ولكن المواجهة، وكما هو منتظرٌ، بين قيم الجمهورية وقيم الإسلام لم تُظهر إلى السطح جزئيات لم تكن في وارد

علمنا، ولا عقبات عصبية على التجاوز نحو تعايش هادئ ومطمئن.

نعم، الحرية موجودة تحت سماء فرنسا. نعم توجد مساواة وإخاء أيضا. ولكن من يمكنه الإدعاء أننا تقدمنا بما يكفي في طريق المجتمع الفاضل الذي لم نتوقف على تحيِّله منذ 1789؟ لا شك أن الطريق لا تزال طويلة، ويتفق الجميع حول إن فرنسا، كالأمم الأخرى، لا يمكنها التخلص من الرياح المعاكسة ومن قوة المال العصبية عن التحكّم في وجهها الأقل صلاحًا.

بلى، لا بدّ أن يخرج العالم الإسلامي من سباته. بلى، الإسلام في حاجة إلى إعادة قراءة بدءًا، قبل ادعاء إعادة تشكيله. بلى، تحتاج طقوسه إلى التكيف مع حيثيات الحياة المعاصرة. بلى، تعرف وضعية المرأة فارقا أمام الحاجة إلى التحرر والتقدم. هل يشكّل كل ذلك أسبابا معقولة لنبد الآخر، أو نكرانه أصلا؟ كلا، لأنّ ليس في الإسلام بالطبع عاهة مُقعدة، فهو يدعو إلى استعمال العقل، ويترك للإنسان حرية التصرف للذهاب أبعد مدى في بحثه عن الحقيقة.

ومرّة أخرى ليس تمثل الخصوصيات المذكورة أي عائق عصبيّ عن تجاوزه، بل إن القيم المتبادلة بين الإسلام

والجمهورية قادرة تماما إذا قام كلا الطرفين بالتخلي عن كل التوتّرات والمقابليات، وإذا كانت الإرادة في تخطي تلك الحدود الافتراضية واقعية وحاصلة.

إن المسؤولية عن الانسداد الخالي يتحملها الطرفان، وتعود في البداية إلى الفاعلين المختلفين الذين افتقدوا للشجاعة في مواجهة ذلك الوضع الجديد، والقيام بعمل بيداغوجي كان يمكن أن يختصر المسافات ويجنبنا الكثير من المآسي.

بديهي أن يتحمل المسلمون جزءا من المسؤولية، لأن السلطات الدينية في العالم الإسلامي لم تكن في المستوى في لحظات الأزمات الخطيرة التي هزّت العالم في نهاية القرن الماضي، والتي لا تزال أضرارها الكارثية ماثلة إلى اليوم. لم نسمع عن أي إدانة صارمة وإجماعية صدرت عن العالم الإسلامي لبربرية "الجماعات الإسلامية المسلحة" (GIA) في الجزائر. إبّان العشرية السوداء المشهورة (1991-2001). ومنذ ذلك الحين لم تتوانى بعض السلطات الإسلامية، مثل شيخ الأزهر في القاهرة، عن الإدانة الشديدة للجهاديين داعش.

صحيح إن الإسلام السني لا يعرف الهرمية الكهنوتية التي كان يمكن أن تتكلم باسم الإسلام، وأن تميّز بين

الغثّ والسمين فيه، ولكنه يعرف في مصر وفي المملكة العربية السعودية مثلا هيئات دينية عليا لها من السلطة الاعتبارية ما يمكن أن يساعدنا على توضيح الصورة وعلى تهذيب مسائل كالحجاب الإسلامي، والصلاة في الطرق العامة، وتنظيم أوقات العمل في شهر رمضان، وغيرها من القضايا التي تمسّ مباشرة حياة الفرنسيين.

وعلى العكس تماما، فإن غياب القول المطابق للرسالة القرآنية قد ترك المكان فارغا للأصولية، وهي عامل مُزِيل تماما للروحانية، وللمتطرفين من كل الجهات لنشر أفكارهم الرجعية والهدامة. وقد كان التمرين من السهولة بالنسبة لهم إلى درجة أن فرنسا، وهي بلد علماني، لم تر فائدة ولا مناسبا، في اللحظة الفاصلة، القيام بالحد الأدنى من العمل البيداغوجي الذي تفسر بموجبه للعالم الإسلامي مفهومها للائيكية. كان ذلك سيَجَبِّنا كثيرا من سوء الفهم عندما أفقنا، في العالم الإسلامي كما في فرنسا، أن غالبية الأشخاص المستَجَوِّين كانوا مقتنعين أن اللائيكية تعني منع الصلاة، وأن التشريعات المتعلقة بحمل الشارات الخارجية ذات الهوية الدينية لم تكن غير طريقة مُوَارِثَة لجعل ممارسة المسلمين لطقوسهم الدينية أكثر صعوبة.

عمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة دائما إلى التمترس خلف الحياد الذي تفرضه عليهم القوانين واحترام حرية التعبير لتبرير عدم التدخل في النقاش الدائر. ولعل ذلك الحياد الذي لم يكن مكشوفاً بما يكفي، على الأقل في أعين غالبية المسلمين، في مختلف الأزمات التالية لإصدار القانون المتعلق بالشارات الدينية الظاهرة في الأماكن العمومية، هو ما اعتُبرَ علامة على رفض ديانتهم. إن غياب أماكن العبادة، والمربعات الإسلامية في المقابر، والمدارس الخاصة المقننة ... وباختصار فإن الفرق في التعامل بين الإسلام (وهو الدين الثاني في فرنسا) وبين المسيحية واليهودية يزيد أكثر فأكثر من الخلط في ذهن غالبية المسلمين الذين لا يفهمون حجة "الثبات البابوي". فالقانون الذي وضعه الإنسان يمكن أن يحسنه الإنسان أو يلغيه. وما لا يمكن القيام به دون إرادة لإصلاح مظلمة بحجم مظلمة منع المسلمين من إقامة مؤسسات تعليمية تعاقدية في وقت تواصل الجمهورية اللائكية تمويل مئات من المدارس الخاصة التي تديرها الأديان الأخرى، وذلك من المال العام. لأول مرة، يصبح "الكيل بمكيالين" قول مقبول،

وبالتالي فإن أي تفسير لن يصمد أمام الشعور بالظلم والتمييز العنصري.

وتنضاف إلى تلك الملاحظات عدائية بعض وسائل الإعلام، وخاصة بعض الأحزاب والجمعيات السياسية التي تعكف على عمل كل شيء لتهميش المسلمين، دون أن تلاقي أدنى صدد من أي كان. ولم تكن "قضية الحجاب الإسلامي" في الحقيقة سوى القادح الذي سمح بالكشف عن كمّ الأحاسيس المتراكمة لدى هذا الجانب أو ذاك، الناتجة عن الاقتحام العنيف للإشكالية الإسلامية مع نهاية القرن العشرين، والتي بدأت في الحقيقة بُعيد الحرب العالمية الثانية: طرد الفلسطينيين من أراضيهم وقيام دولة إسرائيل، كتعويض عن الجرائم التي ارتكبتها الدول الأوروبية، مشاكل إنهاء الاحتلال، أزمة النفط، عدم كفاءة الحكام المسلمين.. الخ.

وفجأة، وجد مسلمو فرنسا أنفسهم في وضعية متناقضة: الانخراط الكامل في قيم اللائكية، وفي نفس الوقت ضرورة الاختفاء لأداء الصلاة أو على الأقل التنازل عن تراثهم وأصولهم. أما من اختار من بين هؤلاء الجنسية الفرنسية، واندمج بالتالي وبشكل حاسم في المجتمع فيجد نفسه اليوم مضطرا، بالقوة،

للاختيار النهائي بين الاستيعاب أو التهميش. لم يكن لهم من خيار آخر سوى إدراك ما يُتَرَقَّبُ منهم، أي التخلي عن هويتهم، والانقطاع عن جذورهم، وببساطة التخلي عن تاريخهم. وفي نفس السياق يضيف أدفي بلانال: "يجد مواطنونا من المسلمين أنفسهم، في نفس الحركة، محاصرين في أصولهم وممنوعين من التعبير عن ذلك. يُنظرُ لهم على أساس عرقي وهم في نفس الوقت موصومين بالعار من أجل ذلك. مُحالون إلى هوية مُلتبسة، يُمحي منها ضرورةً تنوعهم الذاتي وتنوع انتماءاتهم، ويُبدون حالما يتبنَّوْها ويطرحون أنفسهم كما هم".²⁷

إن الهوة التي ما فتئت تتوسع بين المسلمين وبقية السكّان الفرنسيين ليست بالضرورة قَدْرًا حتمياً، حتى وإن أخذنا بعين الاعتبار عوامل خارجية عرضنا لها أعلاه. وجودها بدأ مع قصر نظر الحكومات المتعاقبة، وعدم التقدير الجيد لعودة الروحانية، واللعبة الخطيرة التي تلعبها الأحزاب السياسية، وأخيراً غياب ممثلين حقيقيين لمسلمي فرنسا في تنوع أصولهم وعاداتهم.

لا شك أن مبادرات التَّحْدِثْ لتشكيل هيئة ممثلة أو أكثر لتسهيل الحوار بين المسلمين والسلطات

²⁷) Edwy Plenel, *op. cit.*, p. 118

العمومية. ولكن غياب القناعة وسوء تقدير الرهانات، إضافة إلى الألاعيب السياسية ذات العلاقة بالتوظيف الانتخابي، قد فضحت بسرعة حدودها، وفتحت الثغرة لصراعات داخلية بين المسلمين، وإلى تسلل الحركات المتطرفة والظلامية، وإلى ظهور علي لموجة كبيرة ذات خلفية معادية للإسلام أثارها وضخمها اليمين المتطرف، ولكن ليس وحده.

وبالمقابل، فإن تواطؤ بعض الدول الإسلامية، سواء من خلال سكوتها أو تسامحها، أو من خلال إعاناتها المالية المبطنة، قد سمحت للجماعات المتطرفة بدفع منسوب الجرأة لديها إلى درجة سعيها لفرض طريقة حياة في بلد غالبا ما كانوا - لقسم منهم - ضيوفا فيه، محتقرين قوانين بلد الاستقبال. وبالنهاية فإن عددا من أولئك المتطرفين الراضين الانصياع لقوانين الجمهورية هم في تناقض تام مع روح الإسلام ونصّه الذي يوصي بالخضوع لقوانين وقواعد البلد الذي يجدون أنفسهم فيه ضمن الأقلية. أن تفرض وجود طيبة امرأة لتكشف عن زوجة "سلفي" أمر مرفوض تماما. إن هذا الصنف من السلوك، مثل ذاك الذي يريد أن يفرض بأي ثمن ارتداء الحجاب الكامل (لم يوجد في التاريخ الإسلامي أصلا)، لا يمكن إلا أن

يثير توتر الشعب الفرنسي تجاه ذلك الإسلام، ويبرر تحفظه من التعمد على سلوكات ظلامية متخلفة. وهكذا فإن استبياننا للرأي قامت به إبسوس (*Ipsos*) ونشر في صحيفة لوموند بداية 2013، أظهر أن الدين الإسلامي يتعرض لموجة عميقة من الرفض. وهو يجربنا أيضا أن "74 بالمائة من المستجوبين يرون الإسلام غير متلائم مع قيم الجمهورية"، وأن 8 من أصل 10 فرنسيين يعتقدون إن الدين الإسلامي يبحث عن "فرض أسلوب حياة على الآخرين"، وأن المسلمين، لدى 54 بالمائة من المستجوبين، هم أصوليون. الحكم مزعج. إنه يترجم عن شعور عام يستفز، لا شك، المسلمين، ولكنه يُسائل أيضا مجمل الفرنسيين الذين لا يجدون أنفسهم مع خطاب اليمين المتطرف ولا مع الخطاب الأقل عنفا ولكنه يحمل نفس الخطورة الصادر عن قسم من اليمين الجمهوري، ولا في هذيان أولئك الذين نسميهم "اللائيكيون الجدد". أتحدث هنا عن أولئك الذين اكتشفوا في أنفسهم، على شاكلة السيدة مارين لوبان *Marine Le Pen*، موهبة متأخرة ولكن مفيدة جدا لعزل المسلمين أكثر فأكثر، بتعلّة الدفاع عن اللائيكية. قليلة هي الأصوات، بالنهاية، التي اهتمت برؤية أتباع

جان ماري لوبان، قتلة المسلمين، يتجشمون لوحدهم الدفاع عن اللائكية، في حين غيرت الجبهة الوطنية، في الحقيقة، من أسلحتها وقررت أن تركز معركتها ضد الإسلام وضد الهجرة في ملعب جديد، في انتظار توسيع المعركة لاحقا إلى اللحم الحلال، وغيرها.

لا يوجد في فرنسا ممثلون رسميون للإسلام، وإذا وجدت جمعيات ومنظمات، فإنها في الحقيقة لا تملك الأهلية ولا الكفاءة للحديث باسم جماعة واسعة العدد ومتعددة وقليلة الخبرة في الجدل المفتوح. ومع ذلك نجد، من حسن الحظ، باحثين ومتخصصي إسلاميات أكفاء مستعدين للتعبير إذا ما مكّناهم من ذلك، أو إذا توجهت لهم إدارات التحرير في وسائل الإعلام بالدعوة. ولكن العكس هو الحاصل، فقد لاحظنا أن القنوات التلفزيونية الرئيسية تجد متعة خبيثة في دعوة، وخاصة في ساعات الذروة، أئمة نصّبوا أنفسهم، غير أكفاء وغير متمكنين بما يكفي من اللغة الفرنسية، في حال لم يكونوا بكل بساطة أبواقا لأعداء الإسلام.

هل نحتاج، كذلك، إلى التذكير بأن المسلمين في فرنسا يعترضون، في غالبيتهم، على تشويه ديارتهم، ومحاولات توظيفها وتحريفها نحو أهداف سياسية. وإذا

ما لُمناهم على عدم التصريح بذلك من خلال رفع اليافطات والأبواق والشعارات، فكأننا نريد أن نفرض عليهم سلوكا لا تعرفه ثقافتهم بعد.

لنعرف كيف نُبقي على الأمل

العرض السريع لهذا اللقاء بين قيم الجمهورية والإسلام يُبرزُ جيدا كم هو صعب الوقوف على الحياد المطلق، خاصة وأن حجج هذا الفريق أو ذاك تبدو متصلبة، أو على الأقل قليلة التمايز. صحيح أن سبّ قلوب المشرّعين الفرنسيين أسهل من الولوج في طريق الرحمان، ولكن يمكننا اليوم لوم المسؤولين السياسيين والدينيين عدم أخذ المبادرة لإعادة تقييم مشترك لسؤال لم تعد أولويته موضع شك، وهو المتعلق بوضعية الإسلام في فرنسا، في ضوء الاضطرابات التي تهرّ العالم منذ بعض الوقت. ستصلح هذه المقاربة لجلب سكيننة أكبر وهدوء أشمل وتفاهم متبادل، وهي الضامن الوحيد لعيش مشترك أفضل.

يحتاج ذلك قبل كل شيء التعاطف، بمعنى القدرة على أخذ وجهة النظر المقابلة وفهمها بدون التخلي عن الذات والذوبان في الآخر، وإظهار أقدار من

التواضع للاعتراف بآثامه وأخطائه التقديرية أو بنقص
الوضوح لديه.

فهم المسلمون أنه لا يكفي أن تكون ديانتهم هي
الوحي الأخير للإدعاء بأنهم الوحيدون الذين يملكون
الحقيقة كاملة. فهل فهموا أنهم بحاجة ماسة إلى العودة
باستمرار إلى الاجتهاد عوض الرضوخ المستمر لقيود
تأويلات جامدة منذ قرون؟ هل فهموا أن المسؤولية
تعود إليهم بالدرجة الأولى للتشهير بكل أولئك
الخطيرين المجرمين الذين يدعون الانتماء إلى نفس
دينهم ومحاربتهم؟ هل فهموا ضرورة أن يفتحوا كل
الفضاءات المتوفرة لتمكين المرأة من أخذ دورها في
الصراع من أجل التقدم؟

ومن جهة أخرى متى ندرك في فرنسا أنه لا يمكننا
تكوين حكم موضوعي حول دين نجعله، وأن الحوار
أفضل في كل الحالات من التشويه؟ هل فهمنا أن
"الوجود الإسلامي في بلدان غالبيتها من غير
المسلمين قد دفع إلى إبراز عديد الأسئلة. بعضها ذو
طبيعة قانونية ويهتم بالاعتراف بالحقوق التي تلتهمها
الشريعة الإسلامية في دول دنيانية بشكل واسع.
وبعضها الآخر يمس ممارسة الدين وإمكانية أن تعيش
إيمانك في مجتمعات تهيمن فيها مرجعية حقوق

الإنسان ومبدأ حياد الدولة في المسألة الدينية. لا علاقة أساساً لمسألة المعيارية الإسلامية بالمجال القانوني، فهي ذو طبيعة إيطيقية وأخلاقية عامة. يتعلق الأمر بمعرفة كيف نعيش في تناغم مع فناعاتنا في أوضاع لا نتقاسم فيها بالضرورة تلك الفناعات مع غالبية السكان".²⁸

هل نسينا أنه في سنة 1793 في فرنسا، تقرر أن المسيحية غير متلائمة مع الجمهورية، وأن الدين لا يمكنه أن يسير جنباً إلى جنب مع الديمقراطية؟ ألا يكون حرياً بنا أن نستلهم الدروس من تاريخ فرنسا وذلك بتجنب فتح اليقينيّات المتسّعة والتعميمات البدائية عندما نحمل الإسلام كدين كل الجرائم المرتكبة باسمه؟ متى سنقرر التوقف عن إثارة عدم الأمان أو الإرهاب كلما بدأنا الحديث عن الإسلام؟ ف"اختصار مسلمي فرنسا في إسلام هو نفسه يُقلّص في الإرهاب والأصولية - كما يقول أدفي بلانال - لن يساهم أبداً في حمايتنا، بل سيكون هدية نقدّمها إلى الراديكاليّات الدينية، في لعبة مرايا يصبح فيه تركيز

²⁸) Baudoin Dupret, *art. cit*

الكُرهُ ضد الأُجانب مبررا للتركيز على الهوية وجعلها معركة حياة أو موت".²⁹

لعل الفرصة لا تزال متاحة أمام السلطات الحكومية لإرسال إشارات للمسلمين الذين يعيشون في فرنسا لطمأننتهم بخصوص حياد الجمهورية، إذا كان هؤلاء مؤمنون إن القانون الذي يعترفون بنجاعته في محاربة النزعة المعادية للسامية هو وحده القادر على وضع حد لتلك الإسلاموفوبيا المفتوحة والمعلنة. صحيح أن ذلك يعود في نهاية المطاف إلى مبادرة من البرلمان عندما تعجز الحكومة عن إدراك الوضع الإستعجالي لتلك الحالة، ولكن تشجيعات السلطة التنفيذية تُأخِّدُ دائما بعين الاعتبار عندما تلتهم النيران البيت.

قام ممثلو العالم الإسلامي بإرسال إشارة أولى مشجعة جدا إلى العالم يوم 27 سبتمبر 2014، وذلك من خلال إعلانٍ مشترك أمضاه 120 عالم مسلم ينتمون إلى القارات الخمسة، نددوا فيه بوجه وجود الدولة الإسلامية أصلا. وفيه يذكرون "بتحريم الإسلام بقتل

²⁹) Edwy Plenel, *op. cit.*, p.28-29.

المسيحيين وأهل الكتاب وإساءة معاملتهم [..] كما يُمنع في الإسلام إجبار الناس على اعتناقه".³⁰

وفي وقت يلتحق فيه شباب فرنسيون للانخراط في كتائب داعش، لا بد على الجميع وبشكل عاجل أخذ كل التدابير لمحاربة مستمرة لكل مظاهر العنف إلى أي دين انتمى. ومن المستعجل أيضا التوقف عن وصم المسلمين بالإرهابيين المحتملين، والتسلح بالكياسة للتمييز بين الدين ومن يتبنونه بشكل سيء، بين النصوص وتأويلاتها، بين حامل الراية والراية نفسها. ومن المفيد أيضا إرسال إشارة ودية لغير المؤمنين من الاشتراكيين الموجودين في السلطة اليوم، للاحتفاء بجان جوراس القائل: "العدل نفحة ربانية تكفي لتنوير كل الشمس".

³⁰) « 120 savants musulmans s'insurgent contre "l'État islamique", le Coran à l'appui », umma.com, 26 septembre 2014
www.oumma.com/213639/120-savants-musulmans-s-insurgent-contre-l-etat-islam

قيم الإسلام

<p>3 قيم الإسلام</p> <p>الإنسانية والإنسية في الإسلام</p> <p>أحمد بوإردان أفريل 2015</p>	<p>2 قيم الإسلام</p> <p>القرآن، مفاتيح للقراءة</p> <p>طارق أوبرو أفريل 2015</p>	<p>1 قيم الإسلام</p> <p>التعددية الدينية في الإسلام، أو الوعي بالغيرية</p> <p>إيريك جوفروا جانفي 2015</p>
<p>6 قيم الإسلام</p> <p>الإسلام وقيم الجمهورية</p> <p>سعد الخياري جوان 2015</p>	<p>5 قيم الإسلام</p> <p>الإسلام والميثاق الاجتماعي</p> <p>فيليب مولني أوت 2015</p>	<p>4 قيم الإسلام</p> <p>التصوف: روحانية ومواطنة</p> <p>باريزا الخياري جوان 2015</p>
<p>9 قيم الإسلام</p> <p>الإسلام والديمقراطية: الأسس</p> <p>أحمد الريسوني نوفمبر 2015</p>	<p>8 قيم الإسلام</p> <p>النساء والإسلام، رؤية إصلاحية</p> <p>أسماء المرابط أكتوبر 2015</p>	<p>7 قيم الإسلام</p> <p>الثرية في الإسلام</p> <p>مصطفى الشريف أكتوبر 2015</p>
<p>11 قيم الإسلام</p> <p>الشيعة والسنة: سلام مستحيل؟</p> <p>ماتيو تيزيه جانفي 2016</p>	<p>10 قيم الإسلام</p> <p>الإسلام والديمقراطية في مواجهة الحداثة</p> <p>محمد بدّي ابو ديسمبر 2015</p>	

Fondation pour l'innovation politique

مؤسسة التجديد السياسي

ثناك تانك ليبرالي، تقدمي أوروبي

تقدم مؤسسة التجديد السياسي فضاء مستقلا من الخبرة الفنية والتفكير والتبادل، متوجهة نحو إنتاج الأفكار والمقترحات وتوزيعها. وهي تساهم في تعددية الفكر وتنمية الحوار العمومي ضمن توجه ليبرالي، تقدمي أوروبي. وتعطي المؤسسة الأولوية إلى أربعة رهانات كبرى: التنمية الاقتصادية؛ الإيكولوجيا؛ القيم؛ والرقمية.

يضع الموقع الرسمي www.fondapol.org على ذمة الجمهور جميع أعماله. وتجعل منصتها المعلوماتية " Data fondapol " مُتاحة للجميع للولوج واستعمال المعلومات المُجمَّعة في مختلف مراحل الاستبيانات وبمختلف اللغات، عندما يتعلق الأمر بدراسة عالمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن موقعنا الإعلامي " Trop Libre " يسلط نظرة نقدية يومية على الأحداث اليومية وحراك الأفكار. " Trop Libre " تقترح أيضا يقظة مستمرة لمتابعة تداعيات الثورة الرقمية على الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر تخصيص خانة خاصة في الموقع يحمل تسمية " Renaissance numérique " (الإحياء الرقمي) وكانت تسمى سابقا: Politique 2.0. مؤسسة التجديد السياسي مؤسسة غير ربحية، وتخضع لنظام الخدمة العامة. وهي مستقلة ولا تخضع في تمويلها إلى أي حزب سياسي. مواردها عمومية وخاصة، وتتمتع بدعم من الشركات ومن الخواص، وبشكل رئيس من تنمية نشاطاتها.

La Fondation pour l'innovation politique

Les données en open data

data.fondapol.org

Le site internet

www.fondapol.org

Les médias

fondapol.tv



LinkedIn



11, rue de Grenelle
75007 Paris – France
Tél. : 33 (0)1 47 53 67 00
contact@fondapol.org